

Distr.: General
19 February 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى البيان الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن
رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد بشأن مقترحات التغيير الدستوري في أوكرانيا (انظر
المرفق).

وأعدو ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد ريان
الممثل الدائم لأيرلندا
لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم
الاتحاد بشأن مقترحات التغيير الدستوري في أوكرانيا

يعرب الاتحاد الأوروبي، في إطار التحضير لإجراء انتخابات الرئاسة في أوكرانيا، عن قلقه العميق إزاء الأحداث التي وقعت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ داخل البرلمان الأوكراني (فركهوفنا رادا) فيما يتعلق بالقراءة الأولى لمجموعة من التعديلات الدستورية الرئيسية.

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يقر بحق أوكرانيا السيادي في تعديل إطارها المؤسسي بمقتضى الإجراءات التي ينص عليها دستورها، فإنه يقلقه ما سترتب على مقترحات التغيير الدستوري، في ظل الظروف السياسية الراهنة، من أثر سلبي على مدى اطمئنان الناخبين للديمقراطية التمثيلية في أوكرانيا وثقتهم فيها، لا سيما في هذا العام الذي ستجري فيه الانتخابات. إذ إن شرعية التغيير الدستوري ينبغي أن تُستمد من الدعم الجماهيري الأصيل لأهدافه.

إن الاتحاد الأوروبي، الراغب في تطوير علاقته بأوكرانيا، سوف يتابع عن كثب التطورات في هذه المسألة خلال الدورة القادمة (الخامسة) التي سيعقدها البرلمان.

وحسب ما أكده بوضوح الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر القمة بين الاتحاد وأوكرانيا الذي عقد في يالتا يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، يرى الاتحاد أن من اللازم أن تجري الانتخابات الرئاسية بطريقة حرة ونزيهة وشفافة حقيقية. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أن أي مناقشة تجري بشأن التغييرات الدستورية الرامية إلى تغيير إجراءات انتخاب الرئيس ينبغي أن تجري بمعزل عن الانتخابات.

ويشجع الاتحاد الأوروبي أوكرانيا على أن تستجيب بشكل حقيقي للعرض المقدم من اللجنة الأوروبية لإحلال الديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) من أجل قيام مزيد من التعاون في ميدان الإصلاح الدستوري.

وسوف يراقب الاتحاد بعناية الظروف التي تجري فيها حملة الانتخابات الرئاسية والطريقة التي ستجري بها الانتخابات ذاتها.

وقد أيدت هذا البيان البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة بلغاريا ورومانيا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والمهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا ولختنشتاين والنرويج، وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
